

اثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر

د . كسرى مسعود - جامعة الجزائر

أ . طهراوي دومة علي - المركز الجامعي لغيلزان

<p>Résumé: La plupart des études indiquent que le secteur informel joue le rôle de refuge pour inactif depuis ce secteur un rôle positif dans la lutte contre le marché du travail, et dans cet article nous abordons l'étude et l'analyse du secteur informel en Algérie à partir de différents aspects. Grâce à l'analyse de son impact sur la performance du marché du travail et sa contribution à la réduction du chômage. A conclu que le développement du secteur informel en Algérie a été le résultat des effets des réformes économiques, où ce secteur a joué un rôle positif dans la lutte contre le marché du travail. Pour bénéficier de ce rôle doit améliorer la situation des investissements en rapport avec les caractéristiques de ce secteur, et donc la possibilité de l'intégration de ce secteur dans l'économie nationale.</p> <p>Mots clés: le marché du travail, le chômage, l'emploi, le secteur informel</p>	<p>ملخص: إن اغلب الدراسات تشير إلى أن القطاع غير الرسمي يلعب دور ملجئ للبطالين حيث أن لهذا القطاع دور ايجابي في ضبط سوق العمل، و في هذا البحث نتطرق بالدراسة و التحليل للقطاع غير الرسمي بالجزائر من مختلف جوانبه. من خلال تحليل أثره على أداء سوق العمل و مساهمته في تخفيض البطالة، وقد توصلنا إلى أن تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر كان نتيجة آثار الإصلاحات الاقتصادية، حيث لعب هذا القطاع دور ايجابي في ضبط سوق العمل. وللاستفادة من هذا الدور يجب تحسين ظرف الاستثمار بشكل يتناسب مع خصائص هذا القطاع، و بالتالي إمكانية إدماج هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.</p> <p>الكلمات المفتاح: سوق الشغل، البطالة، التشغيل، القطاع غير الرسمي.</p>
---	---

تمهيد

لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض السنوات إلى أكثر من 30%، فالأزمة الاقتصادية التي عاشتها خلال هذه الفترة قد أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل، بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة. في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية كسياسة الخصخصة. كل هذه الاختلالات في سوق الشغل أدت إلى ظهور و تطور ظاهرة متمثلة أساسا في أنشطة غير رسمية وغير قانونية، غير منظمة ولا تخضع لرقابة الدولة، تدرج فيما يسمى بالقطاع غير الرسمي (secteur informel)، والذي يشغل عشرات الآلاف من العمال.

الإشكالية: ما مدى تأثير القطاع غير الرسمي على سوق الشغل في الجزائر ؟ وكيف ينعكس تأثيره على دلالة مؤشرات سوق الشغل و معدلات البطالة ؟
الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالقطاع غير الرسمي و ما هي أسباب تطوره؟
- ما هي طبيعة العلاقة الرابطة بين البطالة والعمل غير الرسمي؟
- ما واقع القطاع غير الرسمي في الجزائر و ما هي أسباب تطوره؟
- ما هو الدور الذي لعبه القطاع غير الرسمي بالجزائر في ضبط سوق الشغل ؟

الفرضيات:

- ترتبط دلالة مؤشرات سوق الشغل بمعطيات العمالة في القطاع غير الرسمي و خاصة معدلات البطالة.
 - إن للعمل غير الرسمي تأثير إيجابي على البطالة و سوق العمل بالجزائر، خاصة في ظل الأزمات.
- أهمية الدراسة:** إبراز مكانة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري وأثره على أداء سوق العمل ومساهمته في تخفيض البطالة خاصة في ظل وجود برامج وسياسات الحكومة لترقية التشغيل والتي تفتقد إلى الفعالية في معالجة مشكل البطالة.

هدف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة تقديم تحليل تربط فيه سوق الشغل والقطاع غير الرسمي بالجزائر، لنبين مساهمته في قضية التشغيل مع تبيان الكيفية التي يصبح من خلالها أداة لمواجهة البطالة وضبط سوق العمل.

منهج البحث: سنعتمد على المنهج الوصفي لوصف ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و كذا البطالة والمتغيرات المرتبة بها كالتشغيل وسوق العمل، كما سوف نستخدم المنهج التحليلي من خلال دراسة إحصائية توضح العلاقة الرابطة بين متغيرات الدراسة كالبطالة والعمل غير الرسمي وكذا سوق الشغل والقطاع غير الرسمي.

محاوَر البحث:

أولاً: الإطار النظري للبطالة، العمل غير الرسمي وسوق الشغل

ثانياً: ماهية القطاع غير الرسمي وأسباب تطوره

ثالثاً: واقع سوق الشغل في الجزائر

رابعاً: واقع القطاع غير الرسمي في الجزائر

خامساً: العمالة في القطاع غير الرسمي و دلالة مؤشرات سوق الشغل بالجزائر

أولاً: الإطار النظري للبطالة، العمل غير الرسمي وسوق الشغل

1- مفاهيم حول البطالة

1-1 تعريف البطالة: تعرف البطالة على أنها "الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلون له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع و المستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية للاقتصاديات هذا المجتمع."¹

وتختلف تعاريف البطالة من منظمة إلى أخرى، ومن تشريع إلى آخر و منها نذكر:

• **تعريف منظمة العمل الدولية "البطال هو كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن لا يجد هذا العمل"².**

• **التعريف الدولي للبطالة:** إن العاطلين عن العمل هم الأشخاص الذين لا يتجاوز سنهم حدا معيناً ويجدون أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين داخل أحد الفئات التالية:

العمال المستفيدين من العمل والذين بلغ عقد عملهم نهايته أو أنه تعرض لتعليق مؤقت، الأفراد القادرين على العمل ما لم يتعرضوا إلى مرض مزمن وهم بصدد البحث عن عمل مقابل مكافئة، كما أنهم لم يعملوا من قبل أو أن العمل الذي قاموا به لم يكن مأجوراً أو أنهم توقفوا عن العمل لمدة معينة؛ الأفراد المعاقبين بالطرد من عملهم دون تعويض ولمدة غير محددة.

والأفراد الذين لا يمكن إدراجهم ضمن فئة البطالين هم الأفراد الذين يعملون لحساب عائلاتهم دون مقابل وتوقفوا عن العمل ولا يبحثون عن عمل مقابل مكافئة؛ الأفراد الذين ينوون إنشاء شركة أو مستثمرة لحسابهم الخاص ولم ينجزوه بعد كما أنهم لا يبحثون عن عمل بمقابل.

• **تعريف الديوان الوطني للإحصاء (ONS):** يعتبر البطال كل شخص توفر فيه ما يلي :

-أن يكون في سن يسمح له بالعمل "بين 16 سنة إلى 50 سنة".

-أن لا يملك عملاً عند إجراء التحقيق الإحصائي.

-أن يكون في حالة بحث عن عمل وقد قام بالإجراءات اللازمة للعثور عليه.

-أن يكون في تمام الاستعداد للعمل وأن يكون مؤهل لذلك.

2-1- العمل غير الرسمي و قياس البطالة: حسب منظمة العمل الدولية فقياس البطالة يتم وفقاً لثلاثة معايير لا بد من توفرها في وقت واحد ألا وهي بدون عمل، ومتاح في الوقت الراهن للعمل ويبحثون عن العمل، وذلك خلال فترة محددة، و من أهم وأكثر الطرق المستخدمة في حساب معدل البطالة، حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة من خلال العلاقة التالية³:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

إن للعمل غير الرسمي اثر كبير في دلالة معدل البطالة كمؤشر من مؤشرات تفسير معطيات سوق الشغل، حيث يتم قياس العمل غير الرسمي من خلال مؤشر وحيد يتمثل في عدم الانتساب إلى صندوق الضمان الاجتماعي بالنسبة للفرد العامل، أو من خلال مطابقة الفئة النشطة الشغيلة مع الفئة العاملة في القطاع الرسمي المحدد انطلاقاً

من إحصائيات الطلب على العمل الموجودة على مستوى الدواوين الرسمية أو بالتوجه مباشرة إلى الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات ومختلف السجلات الإدارية.

3-1- العمل غير الرسمي و سوق الشغل: لا شك أن هناك علاقة بين العمل غير الرسمي و سوق الشغل، و قد تعددت الطرق المعتمدة لقياس حجم العمل غير الرسمي بناءا على معطيات سوق الشغل و منها نجد المقاربة المبنية على جملة مؤشرات تخص سوق العمل، كمعدل المشاركة (T.P) Taux de Participation ومعدل التشغيل (T.E) Taux d'Emploi وتشتترط هذه الطريقة وجود حركية مزدوجة بين هاذين المعدلين، فيساوي المعدل الأول قوة العمل قسمة فئة السكان المتراوح سنها بين 15- 65 سنة ، بينما يحسب معدل التشغيل بقسمة التشغيل الكلي على فئة السكان بين 15- 65 سنة . وحسب هذه الطريقة فإنها تتقبل زيادة في الأنشطة غير الرسمية ، بمعنى آخر فان أية تراجع في (T.P) مع بقاء (T.E) ثابتا نسبيا في حال زيادة معدلات الشغل داخل القطاع الرسمي ينظر إليها على أنها مؤشر ارتفاع للأنشطة غير الرسمية⁴.

2- سوق الشغل و العوامل المؤثرة فيه:

2-1- مفهوم سوق الشغل:

يعرف سوق الشغل على أنه ذلك المكان الذي يلتقي فيه عرض الشغل (الآتي من الفئة النشيطة) والطلب (الآتي من المستخدمين) أين يحدد نظريا حجم الشغل والأجر التوازني ، حيث يلتقي فيه الطالب والعارض للعمل. فطالبيه يتمثلون في كل الأفراد النشيطين الذين لا يملكون عمل، ويشمل هذا التعريف أيضا الأشخاص الذين يعملون ويتطلعون إلى فرصة عمل أفضل. أما عارضيه ونقصد بذلك المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة، أو بمعنى أدق كل من يوفر منصب عمل .

2-2 - العوامل المؤثرة في سوق الشغل:

يتأثر سوق العمل بكل ما يحيط به من عوامل تصب أساسا في العرض و الطلب على اليد العاملة، ولعل أهم هذه العوامل هي:

- **العوامل الجغرافية:** تتعلق بالمكان الذي تتواجد فيه القوى العاملة، وهذا قصد رسم الحدود الإقليمية لسوق العمل مثل: مقر سكن العامل، موقع المؤسسات العارضة للعمل، مسألة التكفل بالإيواء والخدمات الاجتماعية لتوفير أفضل الشروط لحياة العامل وأسرته... الخ.
- **العامل الديمغرافي:** يتأثر سوق العمل بشكل كبير بالنمو الديمغرافي لكونه يحدد حجم وكمية اليد العاملة العارضة لقوة عملها في السوق، وتشكل بذلك مخزون حقيقي من القوة العاملة التي تحتاجها المؤسسات، ويتعلق الأمر هنا بالفئة النشيطة، أي التي وصلت إلى سن العمل والقادرة عليه . ويقاس النمو الديمغرافي بمعدله ، الذي يتأثر بدوره بالمؤشرات التالية : معدل الولادات و الوفيات، معدل الخصوبة، معدل تطور الزواج والطلاق، وضعية الهجرة بنوعها الداخلية والخارجية.
- **النظام الاقتصادي:** يعرف النظام الاقتصادي مرحلة رخاء تنتعش فيها الحركة الاقتصادية، ويرتفع مستوى الناتج والنمو الاقتصادي، ومنه تزداد العمالة والتوظيف في مختلف القطاعات الاقتصادية .
- **النظام الاجتماعي والثقافي:** يتأثر سوق العمل بالعلاقة السائدة بين أفراد المجتمع، من حيث السلوكيات و العادات والتقاليد والذهنيات السائدة التأثير على مدة العمل مثل: تقليص ساعات العمل اليومية، تمديد العطل السنوية، تقليص سن التقاعد... الخ مما قد يجبر المؤسسة على زيادة عدد عمالها للمحافظة على استقرار نشاطها والبقاء على نفس المستوى الذي كانت عليه من قبل الشيء الذي سيرفع الطلب على القوى العاملة المتاحة في السوق .
- **النظام التكنولوجي:** تساهم التكنولوجيا في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وبتكاليف اقل بشرط أن يتم التحكم فيها من خلال يد عاملة محلية متخصصة لكن هذا قد ينعكس سلبا على مصير اليد العاملة حيث تحل الآلة محل العامل ، مما يؤدي إلى تراكم حجم العرض من القوى العاملة في سوق العمل ، وبموجبها يتغير هيكل الطلب على اليد العاملة، إذ أن استخدام الآلات يتطلب قوى عاملة ذات كفاءة ومهارة عالية .
- **النظام التربوي والتكويني:** يؤثر النظام التربوي والتكويني على العرض القوة العاملة في سوق العمل من الناحية الكمية والكيفية، ويتشكل من مجموعة هيئات ومؤسسات تسند إليها مهام التكوين العام في شكل : مدارس التعليم، الثانويات، المعاهد، مراكز التكوين .

ثانيا: ماهية القطاع غير الرسمي وأسباب تطوره

1- مفاهيم حول الاقتصاد غير الرسمي: لقد تعددت المصطلحات الدالة على النشاط الاقتصادي غير الرسمي أهمها: اقتصاد غير رسمي، اقتصاد موازي، اقتصاد غير شرعي، اقتصاد خفي، اقتصاد السرايب وغيرها ومن هذه المصطلحات نوضح:⁵

1-1- الاقتصاد غير القانوني: يمثل جملة أنشطة ممنوعة كتهريب، وقد تكون هذه النشاطات غير ممنوعة إلا أنها تكون غير مصرح بها.

2-1- اقتصاد السرايب: يخص أنشطة غير مشروعة، قد تكون مستترة كلياً، أو جزء منها فقط بسبب التهرب الضريبي، عدم امتلاك السجل التجاري، الغش في المشاركات الاجتماعية، انتهاك بعض مقاييس العمل.

3-1- الاقتصاد غير الرسمي: عبارة عن وحدات مؤسساتية إنتاجية ذات مستوى تنظيمي هزيل، تملك وسائل إنتاجية قديمة وتتميز بتقسيم ضعيف بين العمل ورأس المال، هذه الوحدات الإنتاجية تشكل عنصراً في صلب نظام المحاسبة الوطنية للقطاع المؤسساتي تختلف عن الشركات وشبه الشركات من حيث معيار الوضعية القانونية وطبيعة المحاسبة المعتمدة أو المتوفرة.

2- تعريف القطاع غير الرسمي: القطاع غير الرسمي ذلك القطاع المنحصر على جملة أنشطة لا تراها الدولة أو أنها تعتمد غض البصر عنها، أو ذلك القطاع الذي يغطي جزء من النشاطات ضعيفة الإنتاج لمؤسسات صغيرة، لذلك فهو يعد محطة انتظار وملجأ للبطالين والمؤسسات التي تجد نفسها في مأزق، لذلك فإن اليد العاملة التي تنشط فيه تكون غير مؤهلة ومفتقرة إلى الخبرة وهي تعمل لحسابها الخاص، غير أن فرص إبراز المهارات تبقى ضئيلة وقد تكون منعدمة خاصة فيما يتعلق بجانب الخدمات والتجارة اللذان يعدان محط اهتمام الجميع لأنهما لا يتطلبان مهارات أو خبرات كما أن اليسير من رأس المال المستثمر بهما كفيلاً بتحقيق ربح يفوق ما يحققه موظف في العمل الرسمي.⁶

2-1- تعريف الديوان الوطني للإحصاء هو ذلك النشاط الذي يعتبر قطاعاً خارجاً عن القانون والذي تغيب فيه استخدام الدفاتر المحاسبية، كما يكون فيه رقم الأعمال محدود بالإضافة إلى عدد العاملين.

2-2- تعريف البنك العالمي: حسب البنك العالمي فإن القطاع غير الرسمي تحدده ثلاثة خصائص:

- أنها وظيفة غير مصرحة.
- أنها لا تستفيد من الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي.
- حجم المنشأة أو المؤسسة يبقى صغيراً.

من هنا يمكن استنتاج تعريف للقطاع غير الرسمي نقول فيه أينما كان مكان العمل، ومهما كانت أهمية القيم المنقولة ومدة النشاط وطبيعة ممارسته، بشكل أساسي أو ثانوي فإن القطاع غير الرسمي يعرف كقطاع محتو على:⁷

- مؤسسات غير رسمية لعمال ينشطون لحسابهم الخاص والذين بإمكانهم توظيف عمال غير معوضين بأجور ظرفية أو موسمية منفق عليها لأسباب مهنية متوقفة على طبيعة الظروف الاقتصادية، ويحتوي هذا القسم سواء على المؤسسات التي تعمل لحسابها الخاص وحتى المؤسسات غير المسجلة حسب ما تقتضيه المعايير القانونية المنصوص عليها كمعيار الجباية أو الضمان الاجتماعي.

- مؤسسات الموظفين غير الرسميين الذين بإمكانهم توظيف أجير أو عدة أجراء بشكل دائم والذين لهم ميزة واحدة أو جملة منها: حجم المنشأة أو المؤسسة صغير نسبة إلى عدد العمال الناشطين بها والمعرفين على أساس عتبة الخطوط الدنيا الملحقة إلى التشريعات الوطنية أو الممارسات الإحصائية، عدم تسجيل المؤسسة أو الأجراء...⁸

3- التصنيف المعتمد من طرف المحاسب الوطني: عبر المحاسب الوطني الجزائري عن الاقتصاد غير الرسمي باستعمال مصطلح الاقتصاد غير المرئي (Economie Non Observée)، ويشمل الاقتصاد غير المرئي ثلاث مجموعات هي:

3-1- الاقتصاد غير المشروع: يعبر عن النشاطات الممنوعة أو المحظورة قانوناً مثل: تجارة المخدرات، التهريب...، أو تلك النشاطات المشروعة والممارسة من طرف أشخاص غير مرخص لهم حيث يقسم النشاطات غير المشروعة إلى نوعين:

- إنتاج خيرات أو خدمات اقتصادية، حيث يكون البيع أو التوزيع أو الاستهلاك ممنوعاً بحكم القانون.

- كل النشاطات الإنتاجية المشروعة والتي تصبح غير مشروعة عندما يمارسها أشخاص غير مرخص لهم بذلك.

3-2- الاقتصاد الخفي: يتعلق بنشاطات مشروعة غير أنها تنطوي على إخفاء الإنتاج جزئاً أو كله، وهي تأخذ أحد الأوصاف التالية:

-التهرب الكلي أو الجزئي من دفع الضرائب والرسوم.
-التهرب من دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي وعدم التصريح بالعمال.
-الخرق الكلي أو الجزئي لأحكام تشريع العمل.
3-3- الاقتصاد غير الرسمي بالمعنى الضيق: يشمل مجموع وحدات الإنتاج التي تتميز بمستوى تنظيم متدني، وسائل إنتاج بدائية ومستوى متواضع من تقسيم العمل ورأس المال، كما أن علاقات العمل تعتمد أساسا على العمل الظرفي والروابط العائلية والاجتماعية .

4- أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي: يعود نمو الاقتصاد الخفي في الدول النامية إلى عدة أسباب منها⁹:

- الأنظمة الضريبية غير العادلة، والتي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن طرق للتهرب من الضرائب.
- ارتفاع نسبة مساهمة الأفراد في الضمان والتأمينات الاجتماعية.
- مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة.
- تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل.
- تعقد الإجراءات القضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية.
- الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاتها.
- ظهور الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بكافة أشكاله.
- وجود البطالة المقنعة يؤدي إلى ظهور الاقتصاد غير الرسمي.
- تواضع كفاءات وإمكانيات المؤسسات والهيئات الحكومية.

ثالثا: واقع سوق الشغل في الجزائر

1- معطيات سوق الشغل في الجزائر :

لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة حيث كانت سنة 1987 في حدود 17% و في سنة 1995 في حدود 28%، أما في سنة 1999 في حدود 30%. فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة و التي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط قد أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة ، في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال. حيث أن تفاقم ظاهرة البطالة مس كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب و أصحاب الشهادات، فمن مجموع العاطلين عن العمل نجد أن أكثر من 73% منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة. وبلغت البطالة نسبة أصبحت تشكل تهديدا على المجتمع، مما استلزم على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية خاصة في أوساط الشباب وتمثلت هذه الإجراءات في وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها مع التركيز على حملة واسعة للتحسيس و التوجيه من أجل إنجاح هذه البرامج،وقد ساعد على ذلك عودة الهدوء و الأمن و الاستقرار. وبالموازاة مع البرامج التي وضعت للتطبيق في مجال التشغيل فإن الفترة من 1999 إلى 2004 عرفت انتعاشا اقتصاديا معتبرا حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، وهذه الجهود ستستثمر في إطار البرنامج الخماسي 2005-2009 الخاص بالبرنامج الإضافي لدعم النمو الاقتصادي بتخصيص إمكانيات مالية أخرى أكثر أهمية . وكانت لكل هذه الجهود نتائج إيجابية في مجال التشغيل كما كانت البداية لإعادة التوازن بين العرض و الطلب في سوق الشغل، و يظهر ذلك جليا من خلال نسبة البطالة التي تراجعت كثيرا حيث كانت سنة 2004 في حدود 17.7% حسب معايير المكتب الدولي للعمل.

2- خصائص سوق الشغل في الجزائر: يتميز سوق الشغل في الجزائر بالخصائص التالية :

- عجز في اليد العاملة المؤهلة.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- ضعف الوساطة في سوق الشغل و اختلال في تقارب العرض مع الطلب.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- عدم ملائمة مناخ الاستثمار و بالتالي ضعف الاستثمارات المنشأة لمناصب العمل.

- اختلال وعدم توازن بين القطاعات في مجال التشغيل.
 - العامل الاجتماعي و الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
 - إتباع سياسات تسيير البطالة و انعدام سياسات تشغيل حقيقية.
 - انعدام التوازن الجغرافي في توزع اليد العاملة، وبالتالي وجود إختلالات في توازن الطلب مع عرض العمل في بعض المناطق ، لاسيما في المناطق الجنوب والهضاب العليا.
- رابعاً: واقع القطاع غير الرسمي في الجزائر**
- أ- تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر:**

يعود بروز الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى سنوات الستينات في حين أن انتشاره بدء خلال حقبة الثمانينات بسبب الأزمة البترولية من جهة و مباشرة التغيير من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، حيث تميز الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات بظاهرة تنامي الاقتصاد غير الرسمي، الذي يحوي العديد من الأنشطة الاقتصادية الخفية ، لا تدخل غالباً في التقديرات الرسمية للدخل الوطني ولم تخضع للضرائب. وتؤكد الدراسات أن الحجم الكلي لأنشطة هذا الاقتصاد في الجزائر يمكن أن تتراوح بين 20% إلى 30% من الناتج الداخلي الخام. وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع حوالي 08 مليار دولار أمريكي.¹⁰

وقد أخذ الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في الانتشار والتشعب بصورة ملموسة، حيث اتسعت رقعة لتغطي قطاعاً عريضاً من فئات وطبقات متعددة في المجتمع، وذلك ابتداء من موظفي الدولة، ونهاية بأقل الطبقات الذين يحصلون على دخول غير معلنة. كما أن بعض ربات البيوت تمارس أعمالاً يدوية كالخياطة تدر عليهم دخولا غير معلنة، وصغار موظفي الحكومة يمارسون أعمال إضافية قد ترتبط بوظائفهم فتدر دخولا غير معلنة، أو ينخرطون في أعمال أخرى أثناء أو بعد انتهاء العمل الرسمي، إلى ذلك الدخول التي حققتها فئات عديدة من الممارسات غير المشروعة كالتهريب، والمخدرات والرشوة ، وغيرها تكون النتيجة الطبيعية مفادها أن الدخل المعلن يمثل قدراً محدوداً من الدخل الفعلي.

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي متعددة الأبعاد، فهي أيضاً متعددة الأسباب لعل أهمها أسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بالتحويل السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق أثر على السلوك الاجتماعي، وأبرز أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل، أدت إلى فتح مجالات جديدة أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي وغير المنظم في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تتناسب وحجم الزيادة في العرض من القوى العاملة، الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، مع تقلص قدرة القطاعات الرسمية في استيعاب فائض القوى العاملة اتجهت إلى القطاع غير الرسمي. وقد أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع وعوامل الإنتاج والصراف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية، وذلك من خلال التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب والعرض والأسعار في الأسواق الرسمية. كما أن جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وارتفاع معدلات الاقتطاع الضريبي، والأسعار الحدية لضرائب الدخل من ناحية ثانية، وفي ظل ضعف العقوبات وتواضع إمكانيات الإدارة المنفذة . كل ذلك خلق حوافز قوية للتهرب والغش الضريبي باللجوء إلى ممارسة الأنشطة غير الرسمية على مختلف المستويات¹¹.

2- حجم الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر:

الجدول رقم 01 : نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الإجمالي

خلال الفترة 1988-2010

السنة	1988	1990	1998	1999	2000	2001
النسبة	19.5	25.4	32.9	34.1	34.1	35
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة	35	35.6	36.6	38.4	34.2	34
السنة	2008	2009	2010	2011		
النسبة	32.2	32	28.3	28.1		

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر من خلال نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي يمثل نسبة كبيرة و قطاعا قائمة بذاته حيث توضح الأرقام أن ارتفاع حجمه خلال فترة التسعينات سببه آثار الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة حيث انتقلت حصة القطاع الغير رسمي من الناتج من 19% سنة 1988 إلى 34% سنة 1999، وهو ما يبين أن الإصلاحات الاقتصادية لعبت دورا كبيرا في نمو و تطور حجم هذا القطاع . وخلال الفترة الموالية نلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر مقارنة بالناتج الداخلي الخام قدر سنة 2000 بـ 34.1%، ليلعب نسبة 35% سنة 2002 ثم 35.6% سنة 2003، ليصل إلى حدود 38% سنة 2005 ، وهي أرقام تدل على الحجم المعبر لهذا القطاع. حيث لم تتراجع هذه الأرقام بالرغم من تحسن مؤشرات الاقتصاد الوطني و السبب يعود إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية سوف نبينها في العنصر الموالي.

3- الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية لتطور القطاع غير الرسمي بالجزائر

إن تطور ظاهرة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني كان نتيجة عوامل كثيرة منها الاقتصادية و الاجتماعية من أبرزها ما يلي:

3-1- البطالة: منذ سنة 1987 ما فتئت ظاهرة البطالة تتفاقم، وقد ازدادت تقامقا بعد سنوات من الإصلاح، لأنه في عملية التحول إلى اقتصاد السوق أهملت قضية التوظيف ولم يعطى لها الاهتمام اللازم، حيث ارتفع عدد البطالين من 434.000 سنة 1985 إلى مليون بطل سنة 1987، كما تم فقدان ما يقارب 26.000 منصب عمل ما بين 1986 و 1989، وفقدان ما يقارب 23.000 منصب عمل ما بين 1991 و 1993 وأدى تراجع الاستثمارات إلى انخفاض نسبة عرض العمل مقارنة بالطلب عليه، حيث قدرت النسبة بـ 46% سنة 1989 لتتراجع إلى 27% سنة 1993. و تميزت هذه السنوات بارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب حيث وصل هذا المعدل سنة 2004 إلى 49% في صفوف الأقل من 20 سنة و 44% في فئة الشباب في سن ما بين 20 إلى 24 سنة، خلال نفس السنة 2004 نجد ما يقارب 73% من البطالين هم أقل من 30 سنة، هذه الوضعية ساهمت كثيرا في تطور النشاطات غير الرسمية خلال هذه الفترة كنتيجة لانسداد ميكانيزمات العمل بالقطاع الرسمي. و في سنة 2005 بلغ معدل البطالة 15.2% لينخفض إلى حدود 10% في سنوات 2008-2012 بسبب الإجراءات و السياسات الداعمة للتشغيل المتبعة في إطار خلق و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن ارتفاع نسبة البطالة خاصة في فئة الشباب جعل من الاقتصاد الرسمي ملاذا يوفر فرص عمل دون قيود أو شروط عجز القطاع الرسمي عن توفيرها ، لذلك تعتبر البطالة من أهم الأسباب الرئيسية لظهور و تطور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، والجدول التالي يبين تطور معدل البطالة في الجزائر .

جدول رقم 02 : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2012

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006
نسبة البطالة %	28.89	27.3	23.72	17.	15.2	12.3
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة البطالة %	13.8	11.3	10.2	10	10	9.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، نشرة 2010، ص 11

3-2- عبء الإصلاحات الاقتصادية : تميزت سنوات برامج التعديل الهيكلي في الجزائر في الميدان الاجتماعي بإجراءات كان لها تأثير مباشر على الظروف الاجتماعية من حيث المداخيل و الشغل والاستهلاك. وقد تجسدت هذه الإجراءات في إلغاء الدعم و تجميد أجور المواطنين وخفض نفقات التسيير والاستثمار. مما ساعد على تدهور سوق الشغل و ظروف المعيشة و زيادة الفوارق التي تراكمت خلال السنوات السابقة على ظهور و توسع ظاهرة القطاع غير الرسمي لمواجهة الفقر و تدهور المداخيل.

3-3- البيروقراطية و تعقد الإجراءات الإدارية: تؤدي البيروقراطية و تعقد الإجراءات الإدارية إلى نفور العون الاقتصادي و المستثمر من العمل بالقطاع الرسمي نظرا لطول مدة الانتظار و التكاليف الإضافية. حيث تشير الدراسة التي نشرها البنك الدولي سنة 2011 حول ممارسة أنشطة الأعمال والتي صنفت الجزائر فيما يتعلق بشروط البدء في النشاط التجاري في الرتبة 150 من مجموع 183 دولة و الترتيب 15 من مجموع 20 دولة عربية معنية بالدراسة، حيث قدر عدد الإجراءات اللازمة بـ 14 إجراء، تستغرق 24 يوما لإتمامها، كما أن غياب الشفافية في العمليات التجارية، مشكلة العقار الصناعي، غياب قواعد البناء التجاري و غيرها تؤدي إلى تنامي الأنشطة غير

الرسمية. فهذه الوضعية ساهمة في تنامي النشاطات غير الرسمية وهذا بسبب صعوبة العمل بالقطاع الرسمي المتميز بالمناخ غير الملائم.

3-4- الأجر و الدخول: ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية مراجعة قيمة الدينار و تحرير الأسعار في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق لم يجد المواطن التوازن المطلوب بين ارتفاع تكلفة المعيشة التي لم تتوقف عن الصعود (بسبب التضخم) ، و بين قدرتهم الشرائية (المداخل). حيث يعتبر الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون في نظر الخبراء هو المحدد لمستوى المعيشة وللقدرة الشرائية، لذلك من المفروض أن الأجر يتم تحديدها استنادا إلى " الاحتياجات الإنسانية والعائلية "، وهو ما يعني أن هذا الحد في الأجر يكفي لضروريات الحياة. و ورغم من إن الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون بالجزائر تضاعف بـ 10 مرات منذ سنة 1990، بحيث انتقل من 1000 دج إلى 10 آلاف دينار سنة 2004 حسب أرقام وزارة العمل والضمان الاجتماعي إلا انه لم ينعكس إيجابا على مستوى معيشة الأفراد ، مما يجعل الدخول المتحصل عليها من أنشطة في إطار رسمي غير كافية ، حيث يبحث الأفراد سواء بطالون أو مشتغلين عن دخول إضافية في أنشطة غير رسمية . لذلك يعتبر انخفاض مستوى الدخل من الأسباب التي أدت إلى تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر .

3-5- الفقر: إن النتيجة الحتمية لكل هذه العوامل السابقة تؤدي إلى ظهور ظاهرة الفقر و التي عرفت تطورا سريعا خلال السنوات التي تلت سنوات الإصلاح ولا تزال معدلاته مرتفعة على الرغم من الجهود المبذولة والمحسوسة خلال السنوات الأخيرة (انظر الملاحق، الجدول رقم 01)

3-6- النظام الضريبي: إن الضريبة تعد من أهم أسباب نمو ظاهرة القطاع غير الرسمي خاصة في الجزائر لأن بعض المحللين الاقتصاديين يرجعون سبب انتشار القطاع غير الرسمي إلى حجم التكاليف الجبائية، لكن بالمقابل نجد أن نسبة الجبائية المطبقة في الجزائر هي من أقل النسب على مستوى دول المغرب العربي . لكن حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فان عدد كبير من المستفيدين من الامتيازات الجبائية والجمركية التي تمنحها كل من ANSEJ و ANDI يمارسون الغش والتهرب الضريبي أمام غياب الرقابة. بالإضافة إلى الجبائية الجمركية المرتفعة.

خامسا: العمالة في القطاع غير الرسمي و دلالة مؤشرات سوق الشغل بالجزائر

1- واقع التشغيل في القطاع غير الرسمي في مختلف القطاعات:

في القطاع الزراعي قد بلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35% ، وهي نسبة مرتفعة جدا. وتبين الإحصائيات أن 34% من عمال القطاع الموازي يشتغلون في مجال البناء، و 20% في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و 6% في قطاع النقل، مقابل 17% بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة.

وكشفت التحقيقات أن العمل في السوق الموازية لم يعد مقتصرًا على المهن الثانوية البسيطة، بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكوينًا عاليًا، يشتغل 18% من أطباء الأسنان في السوق الموازية، 16% من المهندسين المعماريين و 15% من المهندسين في الإعلام الآلي، و 14% من المحامين، و 9% من الخبراء المحاسبين، 5% من الأساتذة، 4% من المختصين في الصحة، وتؤكد الأرقام نفسها أن عددا كبيرا من عمال القطاع الموازي والعمال المؤقتين 49% منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، بسبب هشاشة الوظائف التي يشغلونها، وعدم ديمومتها، وتواضع عائدها المادي . ويعرف القطاع التجاري أكبر نسبة عن النشاطات الموازية، فمن بين 14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري، يشتغل 548 ألف شخص بصفة قانونية مقابل 592 ألف شخص يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو ينشطون من دون وجود قانون لنشاطهم، ويوجد من بين الذين يشتغلون بطريقة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وبإضافة الرقم نفسه إلى الذين يشتغلون بصفة قانونية يرتفع العدد إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية، وهو ما يعادل 60% من العاملين في القطاع التجاري¹².

وحسب التحقيق الذي قام به مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية سنة 2001 أثبت فيه أن الاقتصاد الجزائري يغلب عليه طابع غير الرسمية بحيث أن قرابة 41% من عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مسجلين ضمن قائمة الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي. كما أن نسبة 24,4% من أصحاب المؤسسات ينشطون بشكل غير رسمي حيث يبلغ عدد المؤسسات الممارسة لمثل هذه النشاطات 159 ألف مؤسسة، وكل واحدة منها توظف أقل من 5 عمال، ونفس الشيء ينطبق على الأجراء فنسبتهم تساوي 8,8% أي ما مجموعه 274500 أجير يعمل في مؤسسات القطاع الخاص . (انظر الملاحق، الجدول رقم 03)

وتأتي دراسات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لتشير إلى أن عدد التجار المحصون من طرف المركز الوطني للسجل التجاري قد بلغ 626800 فرد وحوالي 278300 فرد من هؤلاء يؤدون أقساطهم وهو ما يعادل نسبة 44 %، كما أن عمليات المراقبة المنجزة من طرف وزارة التجارة لسنة 2000 قد سمحت بالتعرف على أكثر من 700 سوق تجزئة غير رسمي يعمل فيه أكثر من 100 ألف فرد أي ما يعادل نسبة 14 % من التجار المسجلين في السجل التجاري، هذا التحقيق يوضح بأن ما نسبته 60 % من النشاطات التجارية هي غير رسمية¹³.

3- دور القطاع غير الرسمي في مواجهة البطالة:

لقد أدت أزمة 1986 إلى تضاعف البطالة حيث أنها وصلت إلى حدود 18 % هذا التزايد جاء سريعا ومتوافقا مع التزايد في أحجام الفئة النشيطة ما أدى إلى اضطرابات في سوق العمل، لتصبح البطالة طويلة الأجل منحصرة بدرجة كبيرة على فئات شباب، فكلما ازدادت نسبة البطالة والفئة النشيطة الطالبة للعمل أمام تراجع العرض على التشغيل في القطاع الرسمي كلما اتسعت رقعة القطاع غير الرسمي¹⁴.

و في الجزائر استطاع هذا القطاع امتصاص حجم كبير من العمالة، فحسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء فان نسبة العمل غير الرسمي انتقلت في سنة 1987 من 15,25 % إلى 19,5 % سنة 1993 أي ما يعادل مجموع 769 ألف عامل من مجموع عدد المناصب الموفرة، وفي سنة 1994 أصبح مجموع العاملين في القطاع غير الرسمي 8291996. وتؤكد على أن نسبة الزيادة في إحصائية أخرى منحصرة بين سنتي 1997 و1998 أن إجمالي مناصب العمل المتاحة في هذا القطاع قدر بـ 131000 و 152000 منصب عمل على التوالي، وحسب تحقيقات الديوان الوطني للإحصاء سنة 2002 فان العمل غير الرسمي قد ازداد بشكل كبير بانتقاله من 19 % إلى 27 % من منتصف التسعينات إلى غاية سنة 2010. ، أما عن تقرير الكناس لسنة 2004 فان العمل غير الرسمي ينمو بنسبة 8 % في السنة، أي بمرتين أكبر من نسبة نمو الشغل داخل القطاع الرسمي وفي ما يلي سوف نقوم بتحليل تطور معدلات التشغيل و البطالة و كذا معدل العمالة في القطاع غير الرسمي.

الجدول رقم 03: تطور معطيات سوق الشغل خلال الفترة 2000-2009

السنة	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09
معدل التشغيل	20.4	21.2	21.1	21.2	24.4	24.7	26.8	25.5	26.6	26.9
معدل البطالة	29.7	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل العمالة في القطاع غير الرسمي	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	26.8	27.6	27	27.2	27.5

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض معدل البطالة بوتيرة متسارعة نتيجة تزايد معدل التشغيل حيث نجد أن معدل البطالة انخفض من 29.7 % سنة 2000 إلى 10.2 % سنة 2009، وبالمقابل ارتفع معدل التشغيل في القطاع الرسمي من 20.4 % إلى 26.9 % خلال نفس الفترة . وبالمقابل فان معطيات العمالة في القطاع غير الرسمي تشير إلى أن هذا القطاع يشغل ما يفوق نسبة 20 % من القوة العاملة حيث انتقل هذا المعدل من 20.2 % إلى 27.5 % خلال نفس الفترة مما يدل على قدرة هذا القطاع على امتصاص البطالة حيث أن معدلات العمالة في القطاع غير الرسمي تنمو بوتيرة أكبر من معدل التشغيل في القطاع الرسمي.

من خلال هذا نجد أن دلالة معدل البطالة كمؤشر من مؤشرات سوق الشغل يجب أن يرتبط بحجم العمالة في القطاع غير الرسمي ، لان لهذا القطاع اثر كبير في ضبط سوق العمل أي أن معدل البطالة إذا حسب أخذ بعين الاعتبار العمالة في القطاع غير الرسمي سوف يعطينا قراءة صحيحة لسوق العمل. و بالجزائر فان القطاع غير الرسمي كان له اثر ايجابي على سوق العمل ، خاصة في ظل عدم قدرة القطاع الرسمي على رفع معدلات التشغيل بوتيرة تتناسب مع معدلات البطالة .

الخاتمة: لاشك أن للقطاع غير الرسمي علاقة وثيقة بسوق الشغل حيث أن للعمل غير الرسمي اثر كبير في عملية قياس البطالة كمؤشر من مؤشرات تفسير معطيات سوق الشغل، أي أن دلالة مؤشرات سوق الشغل ترتبط بمعطيات القطاع غير الرسمي و خاصة معدلات البطالة. و هو ما يبين صحة الفرضية الأولى.

و بالنسبة للجزائر نجد أن تطور ظاهرة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني كان نتيجة عوامل كثيرة لعل أبرزها يكمن في آثار الإصلاحات الاقتصادية على البطالة و التشغيل، و التي أدت إلى اضطرابات في سوق العمل لتصبح البطالة منحصرة بدرجة كبيرة على فئة الشباب. وأمام تراجع فرص العمل في القطاع الرسمي سواء في القطاع العام أو الخاص أدى ذلك إلى اتساع رقعة القطاع غير الرسمي، حيث لعب دور ملجئ للبطالين و بالتالي لعب دور ايجابي في ضبط سوق العمل، و هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

توصيات: كلما زاد القطاع غير الرسمي اتساعا كلما قضى على دور الدولة ، لان نمو هذا القطاع متوقف على حجم المشاكل التي يعيشها القطاع الرسمي، ولا شك أن إدماجه سوف تكون له آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني نظرا لقدرته على امتصاص البطالة وضبط سوق العمل بحيث أنه يوظف أكثر من 30% من العمالة، وحتى تكون الاستفادة كبيرة فلا بد من السعي إلى اعتماد مجموعة من الآليات لتحسين أوضاعه بما يساعد على احتوائه ، ومن بين ما يجب على الدولة القيام به :

- تحسين أداء وطرق سير سوق الشغل من خلال تعديل طرق طلب العمل لتسهيل اندماج مكونات السوق ومعالجة الإقصاء السلبي فيه.
- إدخال تعديلات على الإجراءات التي يتم من خلالها توظيف الشباب في القطاع الرسمي باعتماد برامج تكوين ذات مستوى فني جيد .
- إصلاح النظام الضريبي من خلال مراجعة أساس حساب الضريبة والتصاعد الضريبي. وكذا تشديد العقوبات على التهرب الضريبي.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تحرير القوانين التنظيمية وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة.

الإحالات والمراجع:

1. رمزي زكي، رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، دار الكويت، 1997، صص 16-17
2. Ahmed Zakane: Analyse de l'offre d'emploi réalité et perspectives, p19.
3. د. خالد واصف الوزني، د.حسين الرفاعي، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2000، صص 265 .
4. CAHUC Pierre et ZYIBERBERG André, "Economie de Travail la Formation des Salaires et les Déterminants du Chômage" ED: BALISES, 1996, p 18.
5. Chaib BOUNOUA : Processus d'informalisation et économie de marché en Algérie, p 27.
6. PORTES Alejandro, CASTELLS Manuel, BENTON Lauren" The informal economy, studies in advanced and less developed countries", The Johns Hopkins University Editions, 2002 p: 212-218.
7. V, SETHURAMAN , " le secteur urbain non structuré : concept mesure et action, in revue internationale du travail, vol : 114, N°: 01, juillet- Août, BIT, Genève, p 350.
8. Nasraddine BEDDI: Economie informelle ou état irréel, Revue économie et management, Université de Tlemcen, n° 01, mars 2002, p 90.
9. J.CHARMES , " La mondialisation favorise-t-elle le travail informel ?", in Journée d'étude," Regards critiques sur les enjeux de la mondialisation", a l'Université de Versailles – Centre d'Economie et d'Ethique pour l'Environnement et le Développement (C3ED), 26 Octobre 2001, p: 181-182.

10. ADAIR Philippe, " Production et financement du secteur informel urbain en Algérie " in Revue "économie et management", N°: 1, Mars 2002, p 08.

11. إبراهيم بن جابر، رئيس الغرفة التجارية والصناعية في الجزائر، تقرير 2007 .

12. منندى رؤساء المؤسسات، عبد الوهاب بكروح، الاقتصاد الموازي يبتلع الاقتصاد الجزائري، 25 جويلية 2009.

13. S MUNETTE et N HAMMOUDA, "La mesure de l'emploi informel en Algérie", in Revue " économie et management", N°: 1, Mars 2002, p 47.

14. Philippe ADAIR: Production et financement du secteur informel urbain en Algérie : enjeux et méthodes, Op.cit, p 8.

الملاحق:

الجدول رقم 01 : تطور مؤشر الفقر البشري للفترة 1995 – 2005

السنة	1995	1999	2000	2004	2005
معدل الفقر	25.23	23.35	22.98	18.15	16.6

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوضعية الاقتصادية والاجتماعية 2005، ص 30

الجدول رقم 03: حصة القطاع غير رسمي في القطاع الخاص خلال الفترة 2000-2007

السنة	2000	2001	2002	2003
نسبة القطاع غير رسمي	34.9	36.7	36.6	36.4
السنة	2004	2005	2006	2007
نسبة القطاع غير رسمي	42.1	34	37.8	42.6

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و الديوان الوطني للإ